هذا العلم هو ابنية الكلم من حيث يعرض لها الاحوال المذكورة في هذا الفن اذ الاحوال
الابنية عارضة للابنية فتكون الابنية موضوع هذا العلم لان معروض مسائل العلم يكون
موضوعا له وغايته العصمة عن الخطأ في تصاريف الابنية الكلم من جهة عروض العوارض
التي تلحقها بحسب كل عرض على ما سنفصل وتعريفه ما قاله المص فلو لم يتصور الشارع
اولا ذلك العلم بوجه من الوجوه المذكورة لامتنع شروعه فيه لامتناع توجه النفس
نحو المجهول المطلق فعرفه اولا لذلك اعلم ان المصدر اصل عند البصريين والفعل
فرع خلافا للكوفيين والمراد بالفرع هنا المشتق وهو الذي يبنى من لفظ آخر مشتملا
على اصل معنيه ابنائه الا الاول لزيادة معنى نحو نصر من النصر وضرب من الضرب وعمدة
استدلال الكوفيين ان المصدر يعل باعلال الفعل ويصح بصحته نحو قام قياما ولاو
ولواذا فيكون المصدر فرعا له واجيب عنه بانه لا يلزم من فرعية المصدر في الاعلال
فرعيته في الاشتقاق كما ان نحو عدو تعد فرع يعد في الاعلال مع انهما ليسا بمشتق
منه ثم حرف عطف كالفاء الا ان التراخي في ثم اكثر منه في الفاء الفعل بكسر الفاء اسم
لنوع مخصوص من انواع الكلمة وهو ما دل على معنى في نفسه مقترنا باحد الازمنة
الثلاثة وبالفتح مصدر فان قلت الكلمة تنقسم الى اسم وفعل وحرف والاسم اصل بالنسبة
اليهما فلا بد ان يتقدم في البحث فلم قدم الفعل قلنا لان مباحث الفعل في هذا المختصر
اكثر من مباحث الاسم وما كان مباحثه اكثر كان بالتقديم اهم فان قلت لم لم يتعرض الشق
الثالث من الكلمة وهو الحرف قلنا بناء على ان التصريف لا يتطرق اليه كما يتطرق الى اخويه
اما الثلاثي ما كان ماضيه على ثلاثة احرف اصول نحو نصر فان قلت لم لم يجئ بناء الفعل
اقل من ثلاثة احرف قلنا لان الاصل في كل كلمة ان يكون على ثلاثة احرف حرف يبتدأ بها
وحرف يوقف عليها وحرف يكون واسطة بين المبتدأ والموقوف اذ يجب ان يكون
المبتدأ به متحركا لتعذر الابتداء بالسكون والموقوف ساكنا لان الوقف على المتحرك

ممنوع

ممنوع فعرفهم فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما بحرف فان قلت
الحرف المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا واياما كان يلزم التنافي مع احدهما
قلت لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث متوسط فلا يتحقق ذلك التنافي لعدم
وجوب شيء من الحركة والسكون عليه لا يقال هذا منقوض ببعض الافعال الثنائية
نحو صن وبع وامثالها لانا نقول لا نسلم ان يكون هذان المثالان في الاصل ثنائيين
لان اصلهما اصون وابيع نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما فاستغني عن
الهمزة ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين فلا يردان علينا لان المحذوف عنهما
في حكم الثابت عندهم واما الرباعي وهو ما كان على اربعة احرف اصول نحو دحرج
فان قلت لم لم يزد حروف الاصول من الفعل على اربعة قلنا لان الفعل فرع الاسم وثقيل
في المعنى لدلالته على الحدث والزمان فلو جيء في الفعل خماسي كما جاء ذلك في الاسم
لخفته من حيث المعنى نحو جحمرش للعجوز المسنة يلزم مساواة الفرع بالاصل ويلزم
الفعل الثقل للعجوز فان قلت لم لم يضعوا من الاسم سداسيا اصلا قلنا لدفع الاشتباه
لانهم لو وضعوه لم يعلم انه سداسي اصل ام كلمتان ركبتا معا لان اقل الابنية ان
يكون على ثلاثة احرف كما عرفت ولم يضعوا ايضا من الاسم ثنائيا لما ذكرنا من الدليل في الفعل
فان قلت هذا منقوض بالاسماء الثنائية نحو اخ واب ويد وامثالها قلنا ان هذه الاسماء و
الاصول ثلاثيات لان الاصل في اخ اخو وفي اب ابو وفي يد يدي والمراد من قولنا ان
الاسم لا يجوز ان يكون ثنائيا ما يكون بحسب الاصل واعلم ان المراد بالاسم ههنا الاسم
المتمكن الذي يمكن تصريفه واشتقاقه كرجل وفرس لا الاسم المبني كمن وما وكم لا يقال
هذا التقسيم اي تقسيم الفعل الى الثلاثي والرباعي ليس بصحيح لان المقسم وهو الفعل
لا يخلو عن احدهما فيكون انقسام الشيء الى نفسه والى غيره لانا نقول من القواعد
الكلية ان يكون التقسيم بحسب المفهوم لا بحسب الخارج ومفهوم الفعل اعم منهما في الذهن

Copyright © King Saud University